الفلسطينية روعة لا عورة

نواف التميمي

قبل عشر سنوات، دعاني صديق لمعاينة سيارة «فورمولا 1» فلسطينية، وصلت إلى بريطانيا للمشاركة في مسابقةٍ لاختراعات الطلاب في جامعات العالم، صمّمها ونفّذها شبانٌ وشابات من «مركز خان يونس المهني» حملوها إلى بريطانيا للمشاركة في منافسةٍ عالميةٍ جنباً إلى جنب، وعلى الأصح، عقلاً إلى عقل مع نخبة طلاب الهندسة الميكانيكية في كبريات الجامعات والمعاهد العالمية. لبّيت دعوة الصديق بحماسة، وتوجهت من لندن إلى نورثهامتون (حوالي 50 ميلاً) شمال بريطانيا، لأقابل شباناً وشاباتٍ خرجوا من حصار غزة، ليبرهنوا للعالم بأن حصار الأرض ممكن، كحار البشر ممكن، لكن حصار العقول يستحيل على الطغاة. رأيت سيارة «فورمولا 1 فلسطين» صنعها شبان وشابات من حي الأمل، غرب مدينة خان يونس، اجتازت الحواجز العدوة والعقبات الصديقة، للمشاركة في مسابقةٍ عالميةٍ تتنافس فيها سيارات أخرى صُمّمت وصُنعت في مختبرات أعرق الجامعات الأميركية والألمانية والفرنسية والهولندية. كانت سيارات طلاب جامعات «العالم الأول» تلمع بقطع محرّكاتها الجديدة، وتتباهى بما بُذل فيها من المال والخبرة، بينما السيارة الفلسطينية المهورة بالعلم الفلسطيني، وعبارة «صنع في غزة – فلسطين» تكشف بفخر عن بطن محرّكها المصنوع من مواسير الماء وبراميل الغاز وقطع خردة جمعها المخترعون من أزقة القطاع. قال أحد الشبان الغزّيين بفخر «من خردة غزة صنعنا سيارة تنافس سيارات مؤلّفها أكبر الشركات العالمية، وأشرفت على مراحل تصميمها وإنتاجها أمهر الطاقات الأكاديمية العالمية».

تذكّرت قصة مخترعي «سيارة فورمولا 1» الفلسطينية خلال القراءة عن المهندس الفلسطيني لؤي البسيوني، ابن مدينة بيت حانون، شمال قطاع غزة، ودوره في إرسال وكالة الفضاء الأميركية (ناسا) مركبة «برسيفرانس» بنجاح إلى كوكب المريخ. شارك الغزّي لؤي ضمن فريق من خارج «ناسا» عمل على تصميم وبناء طائرة الهليكوبتر السيّرة «براعة»، وإضافتها إلى مركبة «المُثابرة» التي هبطت على سطح المرّيخ. أما زميلته الهندسة الغزاوية سها القيشاوي، كبيرة المهندسين البرمجيين في البرنامج الفضائي الأميركي «أرياون»، فتُشرف من داخل «ناسا» مباشرةً على تأمين إيصال روّاد الفضاء، إلى المريخ. خرجت سها من رحم المعاناة الفلسطينيّة، من قطاع غزّة المُحاصر، لتصل إلى أعلى المناصب في أهمّ البرامج الفضائيّة الأميركيّة. وعلى صفحة «ناسا» باللغة العربيّة في موقع التواصل الاجتماعيّ، فيسبوك، نُشرت قصّة الشابّة الفلسطينيّة، وجاء فيها: الشابّة من غزة في فلسطين تقول: «نصيحتي للفتيات الشابات حول العالم: امتلكي دومًا حُلمًا كبيرًا، واعملي بشكلٍ قاسٍ من أجل أنْ تجعلي من حلمك حقيقة. حلمي أنا أصبح كذلك».

بعيداً عن المرّيخ، وعلى مسافة قريبة من مقر «ناسا» في العاصمة واشنطن، اختار الرئيس الأميركي جو بايدن ريما دودين، فلسطينية الأصول، ضمن فريقه الرئاسي الجديد، مديرة لمكتب الشؤون التشريعية في البيت الأبيض. وبالتزامن مع ذلك، وصلت الفلسطينيتان إيمان جودة وأنيا سلمان إلى الكونغرس الأميركي، والتحقتا بالنائبة الفلسطينية رشيدة طليب، التي انتخفت بمقعد ولاية ميشيغان، للمرة الثانية على التوالي. بقدر ما يُدهشك كل هذا التألق للمرأة الفلسطينية الواصل من الأرض إلى المريخ، وبقدر ما تُبهرك روعة فلسطينيات يصنعن «من جرّةٍ أفقًا»، بتعبير الراحل محمود درويش، في رائعة «مديح الظل العالي»، يُحبطك ما يجري على «كوكب غزة» عندما يتحفنا «مجلس القضاء الشرعي الأعلى» التابع لحركة حماس الفلسطينية، بتعميم أصدره الأسبوع المنصرم يمنع في المادة الرابعة منه «سفر الأنثى غير المتزوجة بكراً أو ثيباً دون الحصول على إذن وليها العاصب، ولوليها أن يمنعها من السفر إذا كان في سفرها ضرر محض أو وجدت دعوى قضائية بينهما تستلزم المنع من السفر». وكأنه يليق بفتاة عزّيّة قيادة فريق هندسي في وكالة الفضاء الأميركية، ويجدر بفلسطينية أخرى الجلوس في الكونغرس لسن تشريعاتٍ تنظم حياة الأميركيين، وتستحق فلسطينية منصباً رفيعاً في إدارة جو بايدن، بينما الفلسطينية غير جديرة بالسفر من دون إذن وليها، بوصفها، حسب مشايخ «حماس»، عورة لا تسترها إلا عباءة ولي عاصب.

بين الماغوط وغوار

ميسون شقير

تعتبر رواية «الدون كيخوت» لثيرفانتس من أهم الروايات، لما فيها من سخرية رشيقة وذكية. تناولت مفهوم الفروسية الذي نما كثيرا في العصور الوسطى، محولة إياه إلى مفهوم أجوف لا ينتج إلا حالات مشوهة من البطولة الفارغة الناقصة كل بعد أخلاقي عميق. وقد جعلت الرواية كلاً منا، بسخر من الدون كيخوت الذي يسكنه، وجعلت كلاً يرى نفسه كم توهم ذاته فارساً، لكنه في الحقيقة لا يقاتل إلا طواحين الهواء. وقد تناولت رواية إميرتو إيكو «اسم الوردة» دور السخرية بوصفها حالة من التحدّي الذي قد يفجر ثورات كاملة، وقد يزلزل عروشا طاغية، إن في السياسة، أو في المجتمع، أو حتى في الفكر المتزمت، فثقافة السخرية سرعان ما تتحوّل قوة جذب هائلة، تجعل المتلقي يقبل عليها بشراهة المقهور الجائع إلى عمق كل عربي، ومن القصائد البزية الطافحة بالقهر والساخرية والسخرية «عازفاً منفرداً، وطائراً خارج السرب». له لغته التي لا تشبه أحدا قبله، قدّم كل منجزاته بشجاعة حقيقية في اختراق حصار الخوف وأعين الرقباء. وعلى الرغم من إعلانه أن الفرح ليس مهنته، وأن غرفة نومه بمليون الجدران، فقد استطاع أن يترك فينا مرّيحا فريدا من المرارة والفرح، من الضحك العميق على هذه الكوميديا السوداء الذكية التي تخدش قلب كل منا.

كما جسّد نهاد قلعي صورة الممثل والمثقف الموهوب، القادم من وعي فكري طافح بالعمق الإنساني، موهبته هذه جعلته يتلقف أعمال الماغوط التي حاكت روحه، وقالت ما تمنى هو أن يكتبه ويقدّمه ليس فقط ممثلا، بل أيضا صاحب مشروع ثقافي مليء بالكوميديا السوداء، باعتبارها السكين الحادة التي تنحت حجارة الاستبداد بكل أنواعه، ويعرّيها بشاعتها، لتعود وتظهر مدى جمال الداخل الإنساني النقي البكر. وجد دريد لحام نفسه، ضمن هذا الثنائي، ممثلا شابا يمتلك فقط موهبة في تقديم شخصيته الساخرة، وفي قدرته على التحكم بملامح وجهه التي كانت مزيجا محببا وذكيا في الوقت نفسه من تميز الماغوط الإبداعي، ومن مشروع نهاد قلعي الفكري والفني، ولدت قامة دريد لحام الفنية. لم يكن مؤلف تلك النصوص شاملة ومتكاملة، ولا يتحوّل الأمر إلى حالة من الفتنة التي غالبا ما تكون في صالح المستبد والاستبداد «ومبنى قاعدة أنه يجب قبل مقاومة الاستبداد، تهيئة ماذا يُستبدل به الاستبداد هو: إنْ معرفة غيرها، قبل تهيئة الإقدام على كل عمل، كما أنّ معرفة الغاية لا تفيد شيئاً إذا جهل الطريق الموصل إليها، والمعرفة الإجمالية في هذا الباب لا تكفي مطلقاً، بل لا بدّ من تعيين المطلب والخطة تعييناً واضحاً موافقاً لرأيّ الكلّ، أو الأكثرية».

وإيهام الغاية وافتقاد السبيل وعدم تعيين المصالح في البديل تؤدّي إلى وقوع الخلاف في أثناء الطريق، فيؤدي ذلك إلى فساد العمل جملة، وانقلابه إلى حالةٍ من صناعة الفرقة والفتنة والفوضى. ويعبر الكواكبي عن ضرورة الحالة الاتصالية القادرة على حمل الغاية تعيينا وتوضيحا للكافة، بحيث تكون شائعة في الوعي الجمعي عند عموم الناس. ويكون طلب هذه الغاية من عند أنفسهم بوعي كامل لا يمكن أن تحيد عنها. «ثمّ إذا كانت الغاية مبهمة، ولم يكن السير في سبيل معروف، ويوشك أن يقع الخلاف في أثناء الطريق، فيفسد العمل أيضاً وينقلب إلى انتقام وفتن. ولذلك، يجب تعيين الغاية بصراحة وإخلاص وإشهارها بين الكافة، والسعي في إقناعهم والاستحصال على رضائهم بها ما أمكن ذلك».

وجوهر مسألة البديل إنما يكون في المشروع السياسي المقرّر لشكل النظام السياسي، وشكل الحكومة التي يراد أن تكون بديلا للحالة الاستبدادية. وهذا ليس بالأمر اليسير، ولكنه أمر يحتاج إلى تدبير وترتيب للمدافعة والمقاومة والمغالبة. هذا الاستعداد الفكري النظري لا يمكن بحال أن يظل دولة بين النخب والخواص، ولكن من المهم أن يشكل ذلك رأيا عاما واعيا وراشدا، لا بد من تعميمه، ليمثل حالة من القبول العام القابل للتطبيق والإمكان؛ «والمراد أنّ من الضروري تقرير شكل الحكومة التي يراد ويمكن أنْ يُستبدل بها الاستبداد. وليس هذا بالأمر الهيّن الذي تكفيه فكرة ساعات، أو فطنة أحاد، وليس هو بأسهل من ترتيب المقاومة والمغالبة. وهذا الاستعداد الفكري النظري لا يجوز أنْ يكون مقصوراً على الخواص، بل لا بدّ من تعميمه، وعلى حساب الإمكان، ليكون بعيداً عن الغايات، ومعضوداً بقبول الرأي العام».

وكذلك فإن من شروط بناء ذلك البديل ما ذكره الكواكبي آنفا، من ضرورة تنبيه حس الأمة في وعي جمعي بسوءات الاستبداد وأضراره، وألم الاستبداد وآثاره، بحيث يشكّل ذلك طلبا للتغيير ضمن سياسة مناسبة تعم كل الطبقات، بحيث تظل هذه المعركة مع تلك البنية الاستبدادية، ومع الوعي العام بخطورتها، والضرر العام الذي تلحقه بالأمة هو من الأمور التي تتطلب نفسا طويلا ومعارك كبيرة، حتى يصل ذلك إلى عدة عقود، بحيث تترسّخ فكرة الطلب على التغيير ونوال الحرية، فيؤدي ذلك إلى شيوع ذلك في الأمة، وفي عموم طبقاتها؛ كذلك من الشروط المهمة في هذا المقام التي يرصدها الكواكبي أن استعجال جني الثمار في مثل هذه الحالة، وفي مقاومة الاستبداد، من غير ترسيخ بيئة الوعي والسعي إلى اقتلاع الاستبداد من جذوره قد يؤدّي، مع مدافعة المستبد، استعجالا من غير إعداد، إلى أن يشعر المستبد بالخطر، فيتخذ ذلك ذريعة لسياسات مضادّة تتسم بالحذر والتنكيل بكل هؤلاء الذين يقفون في مواجهته ومقاومته، وكأنه يشير إلى أنّ الاستبداد يفتح الباب لمطامع من خارج من غزاة مستعمرين، فإن طمعوا بمهدون الطريق للغزاة، فيستولون على البلاد والعباد بطرائق مختلفة.

أما الأمة حينما تصل إلى أقصى درجات وعيها، وتتأهل استعدادا وتمكينا للقيام بحكم نفسها، فإن عقلاء الأمة يمكنهم أن يحزّكوا مطالب الناس في التغيير، بل والقيام بالضغط على المستبد لترك أصول الاستبداد وإتباع القانون الأساسي الذي ترغبه الأمة، وتؤسس له. ولا يسع المستبد في هذا الحال إلا أن يرضخ للاستجابة طوعا. أما إذا أصر المستبد على استخدام القوة؛ فإنّ ذلك مع الإعداد المكين يشكل إرهاصا لزوال دولة المستبد؛ لشيوع معنى المسؤولية والوعي العام في الأمة والتكويناتها، فلا يطمع فيهم طامع ولا يغلبون من قلة. وهذه المهمة من المهات الصعاب التي ربما تجعل بعضهم يصاب باليأس والقنوط، فمن المهم ألا تتسرّب تلك الحال، بل أن يحل محلها هذا الشعور بوعي يستند إلى المهمة في التغيير المحسوب بالإعداد المطلوب. ومن عدل الله سبحانه وتعالى أن يجعل المسؤولية الجماعية لازمة في مناط أن تُحسن أمةٌ سياسة نفسها أو تُقبل الذل والاستعباد لغيرها، فإن الأمم متى بلغت رشدها عرفت للحرية قدرها، واسترجعت عزها، وهذا عدل الله وسنته في الأمم والتغيير. ويرتكز الكواكبي هنا المبحث المهم بخاتمة بشرى بسواد العدل ضمن حياة طيبة في إطار استقلال الأطراف، وترسي فيه الإنسان كل أوامر الرحمن في صميم الوجدان، طلبا للحرية وإعدادا للتغيير.

يتضح من هذا كله ما يمكن التأكيد عليه من أن استراتيجية ما يستبدل به الاستبداد لدى الكواكبي ليس بالمسألة اليسيرة، ولكنها أيضا ليست بالمسألة المستحيلة، ما دام الأمر يتعلق بالإعداد للبديل في سياق التمكين، ودفع كل رؤية لتزييف النظر للبديل، فيما يتبناه طغاة مستبدّون كثيرون.

(كاتب مصري)

(فرانس برس)

البديل بين الإعداد المكين وتزييف المستبدّين

سيف الدين عبد الفتاح

تبدو مسألة البديل من المسائل التي يمكن أن يستغلها المستبدّون، ذلك أن المستبد لا يرى لنفسه بديلا فهو الحاكم بأمره النافذ في سلطانه، غير قابل للمعارضة أو المحاسبة ضمن رؤية تستند إلى مقولة فرعون «ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد» محتكرا الرأي؛ فلا رأي إلا له، مستأثرا بالرشاد؛ فلا رشاد إلا عنده. ومن هنا، ترى عند كل المستبدّين شعارا واحدا «أنا أو الفوضى»، وفي حقيقة الأمر، هذا تزييف لمسألة البديل، ذلك أن المستبد الطاغية يرى من أهم مهامه ألا يرى الناس إلا هو، ولا يقترب أحدٌ من كرسي استبداده أو ينال من طغيانه، ومن ثم فإنه يجفّف كل المسالك التي تتعلق بالرؤية البديلة أو بالسياسة البديلة أو بالسلطة البديلة، ويدفع المستبد وزبانيته وجوقته كل هؤلاء، متهما إياهم تارة بعدم الرشد، وتارة أخرى بالطمع في السلطة، وتارة ثالثة بالتأكيد على خيانتهم أو أنهم من أهل الشر، ضمن هذه السلسلة من التبريرات يحاول المستبد بكل طاقته أن يعدم البديل، وهذا من جملة تزييف المستبدّين هذه المسألة.

إلا أنه في واقع الأمر، وقد وصلنا إلى تلك الرؤية الاستراتيجية التي وضعها عبد الرحمن الكواكبي في نهاية كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»، فنشارف المحطة النهائية في تلك القراءة التتبعية لهذا الكتاب الجليل الذي تضمّن أفكارا عميقة، ليمثل حالة من القبول العام القابل للتطبيق والإمكان؛ «والمراد أنّ من الضروري تقرير شكل الحكومة التي يراد ويمكن أنْ يُستبدل بها الاستبداد. وليس هذا بالأمر الهيّن الذي تكفيه فكرة ساعات، أو فطنة أحاد، وليس هو بأسهل من ترتيب المقاومة والمغالبة. وهذا الاستعداد الفكري النظري لا يجوز أنْ يكون مقصوراً على الخواص، بل لا بدّ من تعميمه، وعلى حساب الإمكان، ليكون بعيداً عن الغايات، ومعضوداً بقبول الرأي العام».

وكذلك فإن من شروط بناء ذلك البديل ما ذكره الكواكبي آنفا، من ضرورة تنبيه حس الأمة في وعي جمعي بسوءات الاستبداد وأضراره، وألم الاستبداد وآثاره، بحيث يشكّل ذلك طلبا للتغيير ضمن سياسة مناسبة تعم كل الطبقات، بحيث تظل هذه المعركة مع تلك البنية الاستبدادية، ومع الوعي العام بخطورتها، والضرر العام الذي تلحقه بالأمة هو من الأمور التي تتطلب نفسا طويلا ومعارك كبيرة، حتى يصل ذلك إلى عدة عقود، بحيث تترسّخ فكرة الطلب على التغيير ونوال الحرية، فيؤدي ذلك إلى شيوع ذلك في الأمة، وفي عموم طبقاتها؛ كذلك من الشروط المهمة في هذا المقام التي يرصدها الكواكبي أن استعجال جني الثمار في مثل هذه الحالة، وفي مقاومة الاستبداد، من غير ترسيخ بيئة الوعي والسعي إلى اقتلاع الاستبداد من جذوره قد يؤدّي، مع مدافعة المستبد، استعجالا من غير إعداد، إلى أن يشعر المستبد بالخطر، فيتخذ ذلك ذريعة لسياسات مضادّة تتسم بالحذر والتنكيل بكل هؤلاء الذين يقفون في مواجهته ومقاومته، وكأنه يشير إلى أنّ الاستبداد يفتح الباب لمطامع من خارج من غزاة مستعمرين، فإن طمعوا يمهدون الطريق للغزاة، فيستولون على البلاد والعباد بطرائق مختلفة.

أما الأمة حينما تصل إلى أقصى درجات وعيها، وتتأهل استعدادا وتمكينا للقيام بحكم نفسها، فإن عقلاء الأمة يمكنهم أن يحزّكوا مطالب الناس في التغيير، بل والقيام بالضغط على المستبد لترك أصول الاستبداد وإتباع القانون الأساسي الذي ترغبه الأمة، وتؤسس له. ولا يسع المستبد في هذا الحال إلا أن يرضخ للاستجابة طوعا. أما إذا أصر المستبد على استخدام القوة؛ فإنّ ذلك مع الإعداد المكين يشكل إرهاصا لزوال دولة المستبد؛ لشيوع معنى المسؤولية والوعي العام في الأمة وتكويناتها، فلا يطمع فيهم طامع ولا يغلبون من قلة. وهذه المهمة من المهات الصعاب التي ربما تجعل بعضهم يصاب باليأس والقنوط، فمن المهم ألا تتسرّب تلك الحال، بل أن يحل محلها هذا الشعور بوعي يستند إلى المهمة في التغيير المحسوب بالإعداد المطلوب. ومن عدل الله سبحانه وتعالى أن يجعل المسؤولية الجماعية لازمة في مناط أن تُحسن أمةٌ سياسة نفسها أو تُقبل الذل والاستعباد لغيرها، فإن الأمم متى بلغت رشدها عرفت للحرية قدرها، واسترجعت عزها، وهذا عدل الله وسنته في الأمم والتغيير.

ويرتكز الكواكبي هنا المبحث المهم بخاتمة بشرى بسواد العدل ضمن حياة طيبة في إطار استقلال الأطراف، وترسي فيه الإنسان كل أوامر الرحمن في صميم الوجدان، طلبا للحرية وإعدادا للتغيير.

يتضح من هذا كله ما يمكن التأكيد عليه من أن استراتيجية ما يستبدل به الاستبداد لدى الكواكبي ليس بالمسألة اليسيرة، ولكنها أيضا ليست بالمسألة المستحيلة، ما دام الأمر يتعلق بالإعداد للبديل في سياق التمكين، ودفع كل رؤية لتزييف النظر للبديل، فيما يتبناه طغاة مستبدّون كثيرون.

(كاتب مصري)

الحراك الجزائري قاطرة الانتقال الديمقراطي السلمي

عبد القادر لطرش

تمرّ هذه الأيام سنتان على انطلاق الحركة الاحتجاجية الشعبية السلمية في الجزائر، والمتمثلة في الحراك الذي سرّع في إبطال العهدة الخامسة لرئيس لم يحكم بلده منذ سنين بسبب المرض. وساهم الحراك كذلك في استرجاع الجزائريين حقهم في التظاهر السلمي في شوارع مدنهم، من أجل قضاياهم المصيرية والحيوية، بل وكرامتهم، ليسترجعوا فضاءاتهم العامة للتعبير عن سخطهم ورفضهم ما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، في ظل انسداد غير مسبوق للأفق، جرّاء تفشي الفساد وغياب معارضة سياسية فاعلة، وتكميم الأفواه وشراء الذمم، بالإضافة إلى إقصاء القوى الحية في البلاد وتهميشها. ليحيي الحراك بذلك العلاقة الطبيعية للجزائريين مع العمل السياسي، بعدما عطّل النظام القنوات التقليدية للمشاركة السياسية لفائدة الموالاة. لهذا، أصبحت المسيرات الشعبية الوسيلة الوحيدة المتاحة للعمل السياسي، بل وللتواصل في ما بين الجزائريين، بعد قطيعة طويلة. يضاف إلى هذا كسر الجزائريين هاجس الخوف من بطش بعض الأجهزة الأمنية.

ويبرز الحراك الجزائري قوته كذلك من خلال المشاركة الواسعة لفئات مجتمعية تنتمي لأجيال مختلفة ومن الجنسين، بما فيها الشباب الذين ولدوا بعد تسعينيات القرن الماضي، ما يعبر عن وعي كل مكونات المجتمع الجزائري بضرورة التغيير، والتغيير السلمي، من أجل ضمان مستقبل آخر للجزائر والجزائريين، معبراً بذلك عن أن عهد الشعب الذي حُكِمَ باسمه منذ الاستقلال قد ولى.

برز حرص الجزائريين على مواصلة مسيراتهم السلمية، للمطالبة بالتوجه نحو تغيير سلمي للنظام، مجدّداً بعد انقطاعها من خلال مناورات النظام تحت غطاء محاربة وباء كورونا، في المسيرات الشعبية الحاشدة التي عرفتها مدن جزائرية عديدة إحياءً للذكرى الثانية للحراك. لتبقى روح الحراك حية، مهما تعدّدت التحدّيات والمخاطر، خصوصا في غياب مؤشرات جدية، تدعم التغيير السياسي المنشود جماهيريا، والحديث عن توسع الخلافات في أعلى هرم النظام، بالإضافة إلى ذهول الجزائريين أمام حجم الفساد الذي كشفته نتائج المحاكمات المتواصلة لمسؤولين تقلّدوا مسؤوليات رفيعة في الدولة (يقبع في السجن اليوم الوزير الأول أحمد أويحيى، الذي تقلد رئاسة أول حكومة له ما بين 1995 و1997، والوزير الأول عبد المالك سلال، الذي تقلد رئاسة أول حكومة له ما بين 2012 و2017، بالإضافة إلى وزراء ومسؤولين رفيعين تناوبوا على مسؤوليات مختلفة في السلطة). لتشهد هذه المحاكمات بذلك على غياب الرقابة منذ 1990 في أعلى هرم النظام، من جرّاء إضعاف مؤسسات الدولة وتراجع دور الأحزاب، فقد عمل النظام الجزائري، منذ تسعينيات القرن الماضي، على إضعاف الحياة السياسية وإيجاد معارضة شكلية، هدفها الأول المشاركة في عائدات اقتصاد الريع من خلال الحصول على حقائب وزارية ومقاعد برلمانية ومناصب في مختلف الوظائف الحكومية.

في ظل هذه الأوضاع، تم تعطيل الدور التقليدي للأحزاب السياسية في الجزائر، ليترتّب عن هذا الحال تنامي عزوف الجزائريين عن المشاركة في الانتخابات منذ بداية الألفية الجديدة. وهكذا فقدت جل الأحزاب قاعدتها الشعبية، بل وحتى مصداقيتها، خصوصا مع تحالفها مع رأس المال المحلي عشية الانتخابات، بما فيه المال المشبوه أو، كما يسمى في الجزائر «الشكارة»، بهذا، نجحت السلطة في عزل المواطنين عن الأحزاب والأحزاب عن المواطنين عزلاً حرم الجزائريين من التعبير عن تطلعاتهم وانشغالاتهم، بل ومخاوفهم. لكن، مع انطلاق الحراك، وجد الجزائريون فضاءً جديداً وغير تقليدي للتعبير عن سخطهم واستنكارهم ما آلت إليه الأوضاع. لهذا، يعتبر الحراك فرصة جديدة لإحياء العمل السياسي في الجزائر، بل وحتى النشاط السياسي بعيداً عن الأدوار التقليدية للأحزاب، بل وحتى بعيداً عن رقابة الدولة. ولكن النظام ومؤسساته، وقد تعود على

> تتطلب المرحلة المقبلة إيجاد آليات تنظيمية أو مبادرات تسمح بولوج نخب سياسية جديدة لديها الكفاءة السياسية والإدارية

تناطير العمل السياسي وتعيين ممثلين عن الشعب، يرى في الحراك والمسيرات تهديدا لوظائفه التقليدية في ما يخص تحديد مصادر البدائل والحلول، فالتغيير هو من مهام النظام ومؤسساته، وهو الوحيد الذي يختار الفاعلين ويدعمهم. لهذا أكد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في خطابه، قبل أيام، على دعم الدولة وتأطيرها المترشحين الجدد في الانتخابات البرلمانية من خلال التكفل بحملاتهم الانتخابية، لأن الانتخابات، من وجهة نظر النظام، هي شأن الدولة ومؤسساتها الخفية والمعلنة. وبسبب هذا كله، يعتبر الحراك فرصةً لإحداث قطيعة أولية وجزئية في آليات صنع القرار السياسي، شريطة أن يحافظ على استقلاليته، بعيداً عن الممارسات المهيمنة في الجزائر في صنع النخب، وخصوصا لهذا تتطلب المرحلة المقبلة إيجاد آليات تنظيمية أو مبادرات تسمح بولوج نخب سياسية جديدة لديها الكفاءة السياسية والإدارية من الغيورين على وطنهم لخوض الانتخابات المقبلة، بعيدا عن الآليات التقليدية المعتمدة حاليا في العمل السياسي في البلاد، انطلاقا من دعم ترشيح الأحرار. والتغيير المأمول، والذي يضمن للجزائريين غدا أفضل في بلدهم، يتطلب اعتماد إجراءات وممارسات متعددة. لعل أولها انخراط الجزائريين في العمل السياسي مجدّدا، والمساهمة في إعادة بناء تركيبة المشهد الحزبي والسياسي، لأن أحزابا سياسية حالية عديدة لا تعبر، لا من قريب ولا من بعيد، عن تطلعات الشعب الجزائري، ولا سيما الشباب. تضاف إلى ذلك ضرورة إعادة إحياء دور النقابات والجمعيات المهنية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني والمساهمة فيها. ولكن مستقبل الجزائر يتطلب كذلك مراجعات مؤسساتية بالدرجة الأولى، وخصوصا حتمية العمل على توفير الظروف والشروط الموضوعية التي تؤمن الانتقال الديمقراطي في الجزائر، وفي مقدمتها تحديد مهام مختلف مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسة العسكرية، لضمان ميلاد جمهورية جزائرية جديدة ومجتمع جديد، بل وجزائري جديد، وذلك في مستقبل قريب، إنها جزائر تتيح فرص العيش الكريم للجزائريين بعيدا عن ملامح الإقصاء والتهميش ومشاهد قوارب الموت، جزائر القانون، لا التعديلات الدستورية الصورية التي عهدناها، جزائر التداول السلمي للسلطة، بعيدا عن الحلول العسكرية والأمنية، أو الاعتماد على الاستئصاليين القدامى والجدد في حل المراحل الانتقالية والتعاطي مع الأوضاع الجديدة بما فيها الأزمات.

نعم، لقد نجح الحراك في تشكيل وعي سياسي وجماهيري جديد في الجزائر، لكن ترجمة هذا الوعي إلى مشروع تتطلب فهم مختلف مكونات النظام ومسارات الشعوب والأمم واستيعابها، خصوصا من يحكمون في السر والعلن والمنخب، قبل فوات الآوان، بما فيها العسكر، من أجل ضمان تحوّل ديمقراطي سلمي وسلس، يضمن للجزائر التوجه نحو نظام ديمقراطي على المدى المتوسط (بين خمس وعشر سنوات)، بعيداً عن مختلف ملامح العنف والتصعيد والتخوين، لنضمن للأجيال المقبلة من الجزائريين ظروف عيش كريمة، قوامها العدل وتكافؤ الفرص.

(باحث جزائري)

أيّ مستقبل لحكومة المشيشي؟

محمد أحمد القابسي

لم يفض تبادل الرسائل بين أعلى مؤسسات الدولة في تونس، سواء رئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس نواب الشعب أو رئاسة الحكومة، إلى ما ينبئ باقتراب التوصل إلى حل للخروج من الانسداد السياسي الشامل، بسبب امتناع رئيس الجمهورية، قيس سعيد، عن قبول الوزراء الجدد الذين نالوا ثقة البرلمان لأداء اليمين الدستورية، ليصدر إثر ذلك الأمر الرئاسي، والذي في غيابه لا يمكن لهؤلاء الوزراء أن يباشروا مهامهم، طبقا لأحكام الدستور (الفصل 89). وتراوح حالة الانسداد هذه مكانها منذ خمسة أسابيع، متسببة في إحباط مجتمعي، أصبح التونسيون، بمختلف شرائحهم وفئاتهم، يعلنونه في الفضاءات العامة وفي المنابر الإعلامية، وخصوصا عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد ارتفعت حدة الإحباط مع تداعيات جائحة كورونا، وتدهور المقدرة الشرائية، وتفاقم الاحتجاجات الاجتماعية في مختلف أنحاء البلاد.

أمام هذا الوضع، وتدحرج المؤشرات الاقتصادية والمالية إلى مستوى غير مسبوق، لم يسجّل في المشهد السياسي الراهن توافق حول مخرج سياسي، ينهي هذا الانسداد، ويضع خريطة طريق تسهم في وضع ملامحها كل الأطراف، وترسي تونس على شاطئ الأمان، على الرغم من تعدّد المبادرات.

لم يعد رئيس الجمهورية يكتفي برفض التعديل الوزاري، بل أصبح يطالب برحيل الحكومة برمتها، وبالتحديد رئيسها هشام المشيشي، وذلك ما أكده أمين عام الاتحاد العام التونسي للشغل، نورالدين الطبوبي، أحد الفاعلين في تقريب وجهات النظر بين رئيسي الدولة والحكومة. وفي المقابل، لا تتخرط الغالبية البرلمانية، والتي تمثل الحزام السياسي الداعم للحكومة، في توجّه الرئيس، وهي أغلبية تكونها «النهضة» و«قلب تونس» أساسا علاوة على حلفائهما. بل تؤاخذ هذه الأغلبية صراحة رئيس الجمهورية على عدم تمرير التعديل الوزاري، معتبرة ذلك خرقا للدستور مؤكّدة «أنه من غير المطروح التخلي عن المشيشي وحكومته»، لما يطرح سؤالا محوريا عن مستقبل حكومة المشيشي.

لم يفاجئ الخلاف بشأن التعديل الحكومي الرأي العام، باعتبار أن نبيل القروي كان قد صرّح، بعد نيل هذه الحكومة الثقة، في 2 سبتمبر/ أيلول الماضي، إن «هذه الثقة مشروطة بإجراء تعديل وزاري خلال ثلاثة أشهر على أقصى تقدير، يتم بمقتضاه إبعاد الوزراء المحسوبين على قيس سعيد ورئيسة ديوانه نادية عكاشة»، معتبرا أن «التشكيل الأول للحكومة كان يفرض منحه الثقة تفاديا لحل البرلمان»، أنصاره داخل البرلمان وخارجه.

واليوم، وفي ظل الانسداد الحاصل وانكشاف أسباب التعديل، وموقف سعيد منه، علاوة على اعتبار الأخير أن هشام المشيشي انقلب عليه منحازا لحزامه السياسي في معركة كسر العظام بين الغنوشي وسعيد، بعيدا عن ذهنه أنه قد يكون كبش الفداء الأقرب للخروج من هذا المأزق السياسي، إذ ترشح معطيات في الكواليس أن حكومة المشيشي تقترب من نهايتها، وأن أوان تجاوزها إلى حكومة توافقية يرضى بها رئيس الدولة من جهة، ويحقق بها الغنوشي خطوات معتبرة نحو التقارب معه، من جهة ثانية، شريطة أن تحظى بقبول المنظمات الوطنية، وخصوصا الاتحاد العام التونسي للشغل. وقد تكون الحكومة الجديدة تحت مسمى حكومة توافقية أو حكومة وحدة وطنية، وذلك بعد إحراز تفاهمات بين كل برلمانية ورئاسة الجمهورية أو حكومة مخرجات الحوار الوطني المتوقع عقده استحضارا لتجربة الرباعي الراعي للحوار (2013) والحاصل على جائزة نوبل للسلام، والذي توج بحكومة كفاءات مستقلة ترأسها مهدي جمعة.

ما يدفع في هذا الاتجاه هذا أيضا التحييض الإعلامي الذي يكاد يجمع على أن حكومة المشيشي قد فشلت في تحقيق التعهدات التي التزمت بها، وأعطت ما لا تملك، حيث استجابت لمطلبية اجتماعية مجحفة، من دون اعتبار المقدرات الحقيقية للمالية العمومية في الاستجابة لتلك المطالب، كما لم تستطع معالجة الأوضاع الاقتصادية، بما يمكّن من مزيد جلب الاستثمار والحد من تداعيات كورونا.

كل هذه الاحتمالات والسيناريوهات تصطدم بحالة عامة من عدم الثقة بين كل المتدخلين والفاعلين في الشأن السياسي، ما يشكل مشهدا ملتبسا ينسم بغياب الرؤية وعدم الوضوح وتعدّد القراءات، إذ لا يستبعد، في غياب المحكمة الدستورية وعدم تنقيح القانون الانتخابي وانسداد قنوات الحوار بين الرئاسات الثلاث والمنظمات الوطنية، أن يبقى واقع هذه الأزمة الحادة التي تعيشها تونس مفتوحا على كل الاحتمالات، بما فيها رحيل حكومة المشيشي أو حل البرلمان وتنظيم انتخابات تشريعية قبل أوانها.

(كاتب تونسي)

> حالة عامة من عدم الثقة بين كل المتدخلين والفاعلين في الشأن السياسي

حرب اليمن ورقة مساومة إيرانية

بشير البكر

تقترب حرب اليمن من نهاية العام السادس في الشهر المقبل (مارس/ آذار) في الوقت الذي تكثف فيه الولايات المتحدة جهودها من أجل وضع حدٍّ لها. وأول بادرة أمل في هذا الاتجاه هي مباشرة المندوب الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، تحرّكه في مطلع الأسبوع بجولةٍ تشمل منطقة الخليج العربي. وذكرت وزارة الخارجية الأميركية أنّ مباحثاته «ستركز على نهج المسار المزدوج للولايات المتحدة لإنهاء الصراع في اليمن: حل سياسي دائم وإغاثة إنسانية للشعب اليمني». وقبل ذلك، كانت واشنطن قد اتخذت ثلاثة قرارات هامة. الأول، أنها جمّدت، مؤقتا، بعض مبيعات الأسلحة للإمارات والسعودية التي كانت تعتّزم الحرب. وجاءت هذه الخطوة بعد أن تعهد الرئيس الأميركي، جو بايدن، في حملته الانتخابية بمنع استخدام الأسلحة الأميركية في العمليات العسكرية في اليمن، وأتبعت الادارة هذا القرار بقرار آخر لا يقل أهمية وتأثيرا، وهو وقف دعم العمليات القتالية في اليمن. والقرار الثالث هو التراجع عن تصنيف الحوثيين جماعةً إرهابية، الذي اتخذته إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب.

وأرادت الولايات المتحدة من القرارين، الأول والثاني، الضغط المباشر على السعودية، والتي لا تستطيع الاستمرار بالحرب بالزخم نفسه من دون الأسلحة الأميركية والإسناد التقني والمعلوماتي الذي تؤمنه وزارة الدفاع الأميركية للرياض. بينما تهدف من القرار الثالث لتبريد الجو مع الحوثيين، من خلال السماح باستمرار عمل منظمات الإغاثة التي يعتمد عليها حوال

ثمن حرية الرأي والتعبير في ظل حكم السيسي

أحمد عباس، مايكل هاريس
عساف كفوري

اشتهر الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، بلقب «ديكتاتوري المفضّل» الذي أضفاه الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، في أثناء انعقاد مؤتمر قمة الدول السبع عام 2019. وخلال مؤتمر صحافي عُقِد في المناسبة عينها، أشاد ترامب عالياً بنظيره المصري قائلاً «لقد فهمنا بعضنا جيداً. إنه رجل رهيب للغاية، فقد قام بعمل رائع في مصر». .. هكذا كان أكبر مناصري السيسي يزيد في الثناء على نظيره المصري الذي عمل جاهداً للارتقاء إلى مستوى سمعة «الرجل الرهيب للغاية»!

ومعروف أن السيسي، اللواء والرئيس السابق لجهاز المخابرات العسكرية، قاد انقلاباً عسكرياً ضد الديمقراطية الوليدة في عام 2013، بعد مرور أقل من ثلاث سنوات على انتفاضات الربيع العربي في عام 2011. ومنذ ذلك الحين، يعيش الشعب المصري تحت سيطرة الجيش والأجهزة الأمنية.

أطلق السيسي العنان لدولة بوليسية شرسة، فاق قمعها بكثير ما كان يحدث في عهد سلفه المستبد حسني مبارك. ويفيد تقرير صادر عن دائرة البحوث التابعة للكونغرس الأميركي بأنه «في حين كان الرؤساء المصريون المتعاقبون منذ عام 1952 ناجحين في تركيز السلطة، سواء داخل النظام الحاكم أو خارجه، فإن بعض المؤسسات (القضائية والعسكرية) كانت تتمتع بدرجةٍ من الاستقلالية عن السلطة التنفيذية. بينما في عهد الرئيس السيسي، صارت هناك محاولة غير مسبوقة لتعزيز السيطرة على جميع فروع الحكومة». وعلى وجه المثال، في أبريل/ نيسان 2019، وافق مجلس النواب المصري الذي أصبح مجرّد مجلس مطيع للسيسي ويثني على قراراته، على تعديلاتٍ تمنح «الرئيس سلطة تعيين جميع رؤساء الهيئات القضائية المصرية والنيابة العامة».

مارست الأجهزة الأمنية المصرية في ظل حكم السيسي الاعتقالات التعسفية لمنتقديه من الأطياف السياسية كافة، من يساريين إلى إسلاميين. وقامت تلك الأجهزة بعملها علناً متفلتةً من أي قيد، حيث زادت من قمعها بشكل سافر، كي لا يتم التسامح حتى مع أصوات المعارضة الخافتة، وذلك كله مع دعمٍ أميركي لا يتزعزع. ولعدة عقود، كان أكبرُ المستفيدين من برنامج المعونات العسكرية الأميركية الى الدول الأجنبية هما إسرائيل (3,1 مليارات دولار) ومصر (1,3 مليار دولار)، وهما اللتان تتلقّيان حوالي 75 %من مجموع المعونات العسكرية الأميركية إلى الدول الأجنبية.

ولم يكن المسؤولون الأوروبيون أقل تواطؤاً في تمكين نظام السيسي الاستبدادي، بل إن بعضهم ناصره على أنه مثال للقيادة الحصيفة، وغَضّوا النظر عن الانتهاكات التي يرتكبها. وفي أثناء زيارة رفيعة للسيسي إلى فرنسا بين السادس والثامن من ديسمبر/ كانون الأول الماضي، مدَّ له الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، البساط الأحمر. وسواء نتيجة جهل أو تجاهل، وصل الأمر بماكرون إلى أنه منح السيسي وسام جوقة الشرف، ارفع وسام فرنسي، في حفل فخم أُقيم في قصر الرئاسة الفرنسية، ولم تكن تلك اللحظات أقل خزيًا من تلك التي أضفى عليه ترامب خلالها لقب «ديكتاتوري المفضّل». ولعل ادّعاء ماكرون الوقح أن «فرنسا ستقدم دائماً الدعم .. لحقوق الإنسان» لن يكون أكثر من كلام فارغ، عندما يتعلق الأمر ببيع معدات عسكرية لزبائن متحمسين. ففي عام 2019، كانت فرنسا ثاني أكبر مصدر أسلحة للجيش المصري (1,1 مليار دولار) بعد الولايات المتحدة، وكانت مصر من بين أكبر ثلاثة زبائن لصناعة الأسلحة الفرنسية.

تروي الأرقام الصادرة عن منظمة هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، ومجموعات حقوقية أخرى، رواية مروّعة للغاية عن مصير الذين يقعون فريسة جهاز الأمن المصري. وحسب تقدير «هيومن رايتس ووتش»، يحتجز نظام عبد الفتاح السيسي ما يزيد عن 60 ألف سجين رأي. وداخل مجمّع السجون الضخم المعروف باسم «سجن طرة»، جنوب القاهرة مباشرةً، هناك قسم خاص يُسمى «برج العقرب» ومخصص للسجناء السياسيين. ووفقًا لأحد حراسه السابقين، «صمّم برج العقرب بحيث لا يخرج المرء منه إلا إذا مات».

ويتم حبس وفرض عقوبة الحبس بناءً على تهم تافهة إن لم تكن مزيفة. نتيجةً لذلك، أقيل أحد كبار المسؤولين العاملين في وحدة مكافحة الإثراء غير المشروع، بعد فضحه شبكة واسعة من الفساد داخل الحكومة، يشارك فيها قادة عسكريون، وعندما أصرَّ الضابط على موقفه، حُكم عليه بالسجن خمس سنوات بتهمة «إهانة الجيش». وفُرضت الإقامة الجبرية على عضو في مفوضية الحقوق والحريات المصرية، لنشرها مقطع فيديو على صفحة «فيسبوك» الخاصة بها، تحدثت فيه عن تفشي ظاهرة التحرّش الجنسي في مصر. وعندما انتقدت لاحقاً الحكومة، لتقاعسها عن معالجة ظاهرة العنف الجنسي، فُرِضت عليها عقوبة السجن عامين.

وتستخدم السلطات قوانين الإعلام بشكل روتيني، لتكثيف حملة القمع على الصحافيين المصريين الذين يجرؤون على الانحراف عن الرواية الرسمية؛ ولو أصرّوا على موقفهم يتم زجّهم في السجن بعد إجراءاتٍ قانونية مقتضبة. وسعياً منها إلى كمّ أفواه المنشقين في المنفى، قامت السلطات بمضايقة ذويهم في مصر بشكل روتيني، وأرغمت الأهالي على التبرؤ من أولادهم على شاشات التلفاز، واحتجزت الآباء والإخوة بتهم إرهاب ملفّقة. وبسبب هذه التهم، ارتكبت انتهاكاتٌ لا تعد ولا تحصى، أحدثت حالة من الهلع الكبير، حيث يتم التعامل مع أي معارضة واهية على أنها خطر وجودي.

ويتلخص القمع الشرس الذي يمارسه نظام السيسي في المعاناة التي كابدتها زميلتنا أستاذة الرياضيات في جامعة القاهرة، ليلى سويف، وعائلتها سنوات طويلة.

> مارست الأجهزة الأمنية المصرية في ظل حكم السيسي الاعتقالات التعسفية لمنتقديه من الأطياف السياسية كافة، من يساريين إلى إسلاميين
>
> حان الوقت لكي تعامل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي السيسي بمزيد من الصرامة، ومطالبته بوضع حد لفظاعات جهازه الأمني

والقمع السياسي في مصر ليس أمرا جديدا بالنسبة لها ولأسرتها، إذ في ثمانينات القرن الماضي، أُلقِيَ زوجها أحمد سيف الإسلام، المحامي والمدافع البارز عن حقوق الإنسان، في السجن لأنشطته اليسارية، وخلال فترة سجنه ولدت ابنتهما منى. وفي نوفمبر/ تشرين الأول 2013، في أعقاب الانقلاب العسكري بقيادة السيسي، شهدت سويف، وللمرة الثانية، اعتقال ابنها علاء الذي يمثل إحدى أيقونات الثورة المصرية عام 2011. وفي شهر يونيو/ حزيران 2014، جاء دور ابنتها سناء التي اعتُقِلت خلال تظاهرة تطالب بإطلاق سراح السجناء السياسيين، بمن فيهم علاء. وقد أعلنت ليلى وأولادها الثلاثة، واثنان منهم قابعان في السجن، إضرابًا عن الطعام ما يزيد عن الشهرين احتجاجاً على حبس علاء وسناء. وفي سبتمبر/ أيلول 2019، بعد مرور فترة وجيزة على إطلاق سراحه من السجن، أُلقِيَ القبض على علاء مرة أخرى، وسعت ليلى، من جديد، إلى إطلاق سراحه، بينما كانت لا تزال تمارس عملها في التدريس الجامعي. وبعد تنظيمها تظاهرة صغيرة تطالب بالإفراج عن المعتقلين، عقب انتشار جائحة كورونا، قُبِض عليها، ولكن أُخلِيَ سبيلها في اليوم التالي. وردًا على قرار تعليق الزيارات في السجون وقطع الاتصالات مع أفراد الأسر، بدأت ليلى اعتصاماً أمام السجن مطالبةً بالسماح لها بمراسلة ابنها، وتم الاعتداء عليها وعلى ابنتيها اللتين كانتا ترافقانها. وعندما توجهن إلى السلطات لتقديم بلاغ عن الاعتداء، اعتقل رجل شرطة بلباس مدني إحداهما سناء.

لقد حان الوقت لكي تعامل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي السيسي بمزيد من الصرامة، ومطالبته بوضع حد لفظاعات جهازه الأمني. كما حان الوقت لمد يد المعونة للناشطين الحقوقيين المصريين الشجعان، وإدانة الثمن الباهظ الذي دفعوه في مقاومتهم حكم السيسي الاستبدادي. وقد أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن، في تغريده خلال حملته الانتخابية في يوليو/تموز الماضي «لا شيكات على بياض بعد اليوم لديكتاتور ترامب المفضّل». .. جاء الآن دور الرئيس بايدن للإيفاء بوعده.

(مدير بحوث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي، باريس. أستاذ الرياضيات في جامعة كولومبيا، نيويورك. أستاذ المعلوماتية النظرية في جامعة بوسطن.)

هل أخطأت «حماس» بمشاركتها في انتخابات 2006؟

أسامة أبو ارشيد

من يتابع بعض نقاشات مقرّبين من حركة حماس ومتعاطفين معها يلاحظ أن كثيرين منهم يتجاوزون في انتقادهم كيفية تعاطيها مع «الحوار الوطني الفلسطيني» الذي انعقد في القاهرة، مطلع شهر فبراير/ شباط الجاري، إلى انتقاد أصل مشاركتها في الانتخابات التشريعية عام 2006، وقبولها بالعمل السياسي من خلال مؤسسات السلطة الفلسطينية. كان صاحب هذه السطور قد انتقد، أيضاً، في مقال الأسبوع الماضي، في «العربي الجديد» (2/19)، نتائج حوار القاهرة، وتركيزه على إجراء انتخاباتٍ تشريعيةٍ ورئاسيةٍ وللمجلس الوطني، من منطلق هاجسُهُ أنها ستعمق الانقسام الفلسطيني. واعتبر المقال أن «حماس»، المُثْقَلَةَ بعبء قطاع غزة المحاصر، وربما بدافع منافساتٍ انتخابيةٍ تنظيمية قادمة، قبلت بشروط، يعتقد كثيرون أنها لا تصب في مصلحة إنهاء الانقسام، بل إنها، على الأرجح، ستعوق نجاح الانتخابات والمصالحة بينها وبين حركة فتح.

ثمَّة فارق بين انتقاد أسلوب تعاطي «حماس» مع الأزمة الفلسطينية – الفلسطينية المستحكمة، والتي هي نتاج بائس لاتفاقية أوسلو، وما ترتب عليها من سلطة مرتهنة لمصالح المُحْتَل واشتراطاته، وبين وجود ضرورة ضاغطة على فصائل العمل الوطني للتعامل مع إكراهات الواقع. لم تكن «حماس»، ولا أي فصيل آخر، هم من نصب فَخَّ «أوسلو» للشعب الفلسطيني عام 1993. ذلك كان قرار حركة فتح التي سطت على القرار الوطني الفلسطيني منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، وما زالت تمارس الوصاية عليه. وسواء أقبل بعضهم أن يعترف بذلك أم لا، فإن قيادة «فتح»، التي تقود السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، تمَّ تطويعها عبر عقود طويلة لتصبح جزءاً من النظام الرسمي العربي المَرْضِي عنه من الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، واستتباعاً إسرائيل.

ما بين أعوام 1994 و2000، استغرقت السلطة الفلسطينية في حماية أمن إسرائيل، حتى وهي تمنع الفلسطينيين أقل حقوقهم وتتنكر لاتفاقاتها معهم، ولم تكن أجهزة أمن السلطة أقل بطشاً من أعتى الأنظمة العربية قمعاً، كسورية وتونس حينها. ونذكر كيف نكّلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي أشرفت على تدريبها الولايات المتحدة، بفصائل المقاومة، وبالشعب الفلسطيني عموماً. قامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بذلك، ولا تزال، بتواطؤ تام مع إسرائيل. وعندما أدرك الرئيس الراحل ياسر عرفات، رحمه الله، عام 2000، أنه قد أوقع الشعب والقضية في فخ مُحْكَم، حاول أن يتمرّد على ذلك، وأن يعيد ترسيم قواعد اللعبة، فكانت النتيجة أن حوصر إسرائيلياً في مقر المقاطعة في رام الله، أواخر عام 2001، ولم يخرج منها إلا وهو ينازع الموت أواخر عام 2004. الجدير بالذكر هنا أن كثيرين من رموز السلطة الحالية كانوا ممن تنكروا لعرفات خلال فترة حصاره، وفي مقدمتهم محمود عباس نفسه الذي جيء به وريثاً له. كما أن من المهم أن نُذَكِّرَ بأن أنظمة «محور الاعتدال» العربي ساهمت، في سنوات عرفات الأخيرة، في حصاره والضغط عليه، للتخلي عن رئاسة السلطة لصالح عباس. وهو ما تفعله اليوم مع الأخير لصالح محمد دحلان، بعدما اصطدم عباس بالحائط، ولم يعد قادراً على تقديم مزيدٍ من التنازلات.

مع وفاة عرفات، كانت السلطة الفلسطينية منهكةً جرّاء الحصار والضربات الإسرائيلية المتلاحقة خلال سنوات انتفاضة الأقصى، كما كانت أجهزتها الأمنية تعاني تفكّكاً وضعفاً. أيضاً، كانت حركة فتح منقسمة على ذاتها ومشرذمة، ولم يكن وريث عرفات، أي عباس، يحظى بقبول واسع لدى الشعب الفلسطيني، ولا حتى داخل «فتح». الحقيقة هي الحقيقة. إنه لا يملك كاريزما، وهو ليس مصدر إلهام، فهو كما قال أمين السر الأسبق للجنة المركزية لحركة فتح فاروق القدومي، لم تتغبر ملابسه يوماً في خنادق المقاومة. الإحالة هنا واضحة، عباس لا يملك رصيداً نضالياً، وقد تمَّ الدفع به حينها، إسرائيلياً وأميركياً، ومن «محور الاعتدال» العربي، ليكون زعيماً على شعبٍ الشرعية عنده مشروطة بالسجل النضالي لصاحبه.

«حماس»، القطب الثاني في الساحة الفلسطينية، والمعادل الموضوعي لحركة فتح، كانت تدرك مأزق السلطة الفلسطينية بعد وفاة عرفات، ومأزق «فتح»، ومأزق عباس نفسه. ولذلك، عندما جاءها هذا الأخير متوسّلاً العون، مدّت له يدها، ولم ترشح أحداً ضده، ولا حتى دعمت أحداً مقابله في الانتخابات الرئاسية عام 2005. ربما تعشّمت «حماس» حينها أنه يمكن إجراء إصلاحات جوهرية في بنية السلطة، القمعية والفاسدة، بسبب معضلة الشرعية التي كان عباس يعاني منها ويطلبها حثيثاً. لم تكن «حماس» غافلةً عن أنه لا إسرائيل، ولا الغرب، ولا الأنظمة العربية، ولا حتى «فتح»، في وارد قبول رئيس منتم إليها، أو قريب منها. ربما كان خطأ «حماس» أنها راهنت على «أخلاقيات وطنية» عند عباس، ولكن الرجل كان وفياً لقناعاته التي لا ترى أفقاً فلسطينياً من دون رضى إسرائيلي.

بسرعة، أخذ عباس مكانه في نادي الطغاة العرب. بدأ أولاً بالتلاعب بتواريخ عقد الانتخابات البلدية، مخافة أن تخسرها «فتح» أمام «حماس». ثمَّ بدأ يتلاعب بمواعيد الانتخابات التشريعية للسبب ذاته، لولا أن إدارة جورج بوش الابن، التي كانت مهتمة، حينئذ، بتسويق «أجندة الحرية» في الشرق الأوسط، ضغطت عليه وعلى إسرائيل لإجرائها. لم تتحسّب إدارة بوش لخسارة «فتح» وانتصار «حماس». ولم تتوقع «حماس» أن تجري الانتخابات بحريةٍ وشفافيةٍ تؤهلها لذلك الفوز الكاسح. ولم يكن في واردها تشكيل الحكومة. كل ما طمحت إليه هو تعديل مسار السلطة الفلسطينية وضبطه من خلال المجلس التشريعي. تعلم «حماس» أن السلطة أمر واقع ضمن معادلة إسرائيلية وإقليمية ودولية. هذا لا ينفي أن تكون «حماس» قد أخطأت الحسابات في تصدّرها لتشكيل الحكومة ورئاستها عام 2006. وجميعنا يعلم ماذا ترتّب على ذلك بسبب ألاعيب عباس و«فتح» والعقبات التي وضعوها في طريق حكومة إسماعيل هنية. قبل أشهرٍ قليلة، نشرت لي دراسة أكاديمية مُحَكَّمَةٌ في مجلة «سياسات عربية» توثق الدور الأميركي في نسج خطوط المؤامرة ضد حكومة هنية، وتواطؤ عباس و«فتح» وأجهزة السلطة فيها مع إسرائيل وأنظمة عربية، بشكلٍ قاد إلى الصدامات الدموية في قطاع غزة عام 2007 وسيطرة «حماس» عليه.

تورّط قيادة «فتح» ومنظمة التحرير الفلسطينية، عام 1993، في إقامة سلطة تحت حراب الاحتلال كان خطأً استراتيجياً كارثياً، وهي قد مضت فيه وحدها، وفرضت واقعاً على الجميع. الحقيقة المُرَّةُ، أنه منذ قيام السلطة الفلسطينية لم يعد قرار بقاءها فلسطينياً بحتاً، ولم يعد قرار إلغائها فلسطينياً بحتاً كذلك. كما سبق القول، لقد أضحت جزءاً من معادلة إسرائيلية وعربية ودولية. وساهم أسلوب «فتح» في إدارتها في ترسيخ دور الوكيل المناط بها، ومن أراد تغييره، أو إلغاءه، فإن ثمناً فادحاً ينتظره. جرّب ذلك عرفات، وجرّبت ذلك «حماس»، ورأينا النتيجة. ومع ذلك، يبقى السؤال قائماً، ما هي الخيارات المتاحة فلسطينياً أمام معضلةٍ كهذه؟ أيكون الحل في انسحاب «حماس»، الفصيل الموازي لحركة فتح، من المشهد، وترك إدارته لمن تقول إنهم يفسدونه؟

كثيرون ممن يصرّون على أن «حماس» ارتكبت خطيئةً بدخولها معترك الصراع على «سلطة أوسلو»، بذريعة أنها وقعت ضحية النقيضين: المقاومة أم السلطة، لا يريدون الإجابة عن الأسئلة التالية: ماذا لو لم تدخل «حماس» معمعة السلطة، هل كانت قيادة السلطة الفلسطينية وأجهزة أمنها ستدعها وشأنها تقاوم؟ وهل المقاومة قادرة على تحرير فلسطين ضمن معطيات الراهن وموازين القوى فيه؟ وهل المقاومة عمل عسكري فقط من دون استيعاب السياقات المحلية والإقليمية والدولية؟ وهل المقاومة العسكرية أبدية، من دون محطاتٍ للتقييم، والتفاوض، والتهدئة؟ يريد كثيرون لعن تجارب الآخرين وتنازلاتهم، لكنهم لا يريدون وضع أنفسهم في تعقيدات وضعياتهم، ليعلموا إن كان في وسعهم أن يقودوا بشكلٍ أفضل، أو إن كانوا قادرين على الجمع بين السقوف العليا والسياسات المبدئية المرنة. بمعنى، يرتاح هؤلاء إلى الاسترسال في تعريف وتفصيل ما يقفون ضده ويرفضونه، ما دام من دون أثمان، ولكنهم عاجزون عن صياغة ما الذي يؤمنون به ويريدونه ضمن إكراهات الواقع والحدود الدنيا. وبهذا، يبقى من يُدينُ الجميع أداءهم السياسي والوطني متسلطين على القرار، غير مكترثين بضجيج الناقدين السلبيين.

في مقال لي في «العربي الجديد» (2017/5/5)، كتبت: «تطور الفكر السياسي بحاجة إلى البراغماتية في المسار والتصلب في الإيديولوجيا .. ومن تفاعلهما يتطوّر الأفراد والحركات والدول والأمم .. كل حياتنا، حتى الشخصية منها، هي حصيلة هذين التفاعليْن، الطموح (المبدأ/ الإيديولوجيا)، والواقع (الضرورة/ التحدّي)، ومن يقول غير ذلك يعيش في أوهامه وهوامشه». بغض النظر عما إذا كان بعضهم يرى هذا إيجابياً أم سلبياً، إلا أنه على مدى خمسة عشر عاماً من الحصار لم تتنازل «حماس» عن مبادئها وأيديولوجيتها. لم تعترف بإسرائيل، وراكمت معها حالة من الردع المتبادل، وتصدّت لاعتداءاتها الهمجية على قطاع غزة، وأرغمتها على قبول هدن معها مرّات ومرّات. .. شخصياً، لدي ملاحظات كثيرة على ممارسات لـ«حماس» وعلى كفاءة كثيرين من قياداتها، وعلى فسادٍ بدأ يطل من داخلها في قطاع غزة المحاصر. ولكن كفلسطيني، مهما كان موقفي منها، أدرك أن جذر الخلل، فلسطينياً، يبدأ بقيادة «فتح»، من دون أن ألغي سياق الإكراهات الإسرائيلية والعربية والدولية. فارق بين أصل المرض وعارضه. هذا لا يعني تجميلاً للعارض، ولا يعني أن عارض المرض قد لا يصبح أخطر منه، إن لم يتم التعامل معه بحذر. هذا موضوع آخر.

> على مدى خمسة عشر عاماً من الحصار لم تتنازل «حماس» عن مبادئها وأيديولوجيتها. لم تعترف بإسرائيل، وراكمت معها حالة من الردع المتبادل
>
> أضحت السلطة جزءاً من معادلة إسرائيلية وعربية ودولية. وساهم أسلوب «فتح» في إدارتها في ترسيخ دور الوكيل المناط بها

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير حسام كنفاني ■ مدير التحرير ارنست خوري
■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ الرأي معن البياري ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads